قتلهم لعدم العلة فان قلت قد روى صاحب السنن باسناده عن سمرة بن جندب قال قال
رسول الله صلع اقتلوا شيوخ المشركين واستبقوا شرخهم قلت المراد منهم الشيوخ الذين يقاتلون
او فيهما بأس الحرب بدليل او ان هم راى في الحرب كما قتل دريد ابن الصمة يوم اوطاس وهو ابن
مائة وعشرين سنة لانه كان يخرج ليستعان برايه في الرأي واما المثلة المدفونة في قصة العرنيين
منسوخة بالنهي المتاخر يعني ان ما روى من ان النبي صلع امر بهم فسمرت اعينهم بالنهي وهو قوله
ولا تمثلوا النهي متاخر لما روى من جابر بن الحصين انه قال ما قام رسول الله صلع خطيبا الا
ما فظ الرجلين الا كان يحضنا على الصدقة وينهانا عن المثلة يقال مثلت بالرجل امثل به
مثلا ومثلة اذا اسود وجهه او قطعت انفه وما اشبه ذلك كذا في الفايق **وا** وهذا لا
يقتل بابس الشق والمقطوع اليمين اليمنى والمقطوع يده ورجله من خلاف يضع الكوز الجاري
عن البيع للقتل الى هذا اشار بقوله ما بينا **و** بقتل اقطع اليد اليسرى او احد الرجلين وان
لم يقاتل احد الا من اهل القتال او الة قاتلة او اراد بها بابس الشق مقلوع الذنب بان
يبطل حسه دون كنده **وا** وهذه كلمة غنيمة والها في اخرها للسكت وقيل الواو للنسبة
ههنا في قوله نهى عن قتل الصبيان والدراري وقال في المغنيين وفي الحديث لا تقتلوا ذرية
ولا عسيفا الا مواة ولا اجيرا **وا** ولا يقتل بجنون هذا لفظ الخرقي وفي مختصره وقال الله
ليس بمكلف فصار كالصبي اه اذا قاتلا فيقتلان نوحا لنفوسهما اما اذا اخذا بعد الفراغ من
القتال فلا يقتلان لانهما ليسا من اهل القتال بخلاف الدهاقين والشيوخ اذا قاتلوا حيث
يباح قتلهم بعد الفراغ ايضا جزاء على قتالهم بخلاف المراة اذا لم تقاتل حيث لا تقتل الا اذا كانت
ملكة فتقتل كسر الشوكتهم وان لم تقاتل كما اذا كان الصبي او المعتوه ملكا يقتلان لهذا المعنى
وفي السن الكبير لا يقتل الراهب في صومعة ولا اهل الكنائس الذين لا يخالطون الناس
فان خالطوا يقتلون كالقسيس ونحوه وكذلك الراهب ان دل عورة المسلمين جاز قتلهم **وا**
وان كان يحسن ويفسق فهو في حال افاقته كالصحيح يجوز قتل حال افاقته سواء وجد منه
القتال او لم يكن لكونه مقاتلا غالبا **وا** ويكره ان يبدا الرجل اباه من المشركين ليقتله و
هذه من مسايل الجامع الصغير واصله ما روى اصحابنا في كتبهم ان حنظلة ابن ابي عامر
استاذن النبي صلع في قتل ابيه الكافر فلم يأذن له وان عبد الله ابن ابي بن سلول كان
راس المنافقين وكان ابنه مخلصا يقال له عبد الله ايضا فاستاذن النبي صلع في

قتل

قتل ابيه فلم يأذن له والله اعلم وبالاسناد المذكور في الصاحبة بهذا الكتاب فلا يحل ان يقتله ولا
الابن يجب عليه نفقة والده ولا انفاق سبب الاحياء فلا يجوز للزوج القاضي قال فان اراد
منع عليه حتى يقتله عليوه اي امتنع الابن لقتل ابيه وانفاقه عليه بان يعالجه فيعجز فوايم
فرسه ويجوز ذلك وانما يمتنع كي يقتله عليوا لان كيلا يلحق الابن مأثم في مباشرة قتل ابيه **وا**
ما اذا قصد الاب الكافر قتل ابنه المسلم بحيث يحل له قتل الاب دفعا عن نفسه اذا لم يمكن ان
يمتنع منه الا بالقتل الا ترى ان الاب المسلم لو قصد قتل ابنه ولم يكن له ولا له الا بالقتل حل
قتله فهذا اولى **وا** من عليوا قضاء المأثم اي من عليوه لهم في المأثم يقال اقضى الرجل اي
وخله **وا** طلاق في اضايه اي الاجازة في اضا الاب قال في شرح الطحاوي وما سوى الوالد
من ذوي الرحم المحرم فلا باس بقتله هذا في الكافر واما في اهل الخراج والبغي وكل ذي رحم محرم كالاب
سواء واما في المرتد في باب الزنا من البداية بالشهود شرط فلو كان الشاهد هو الولد فلا باس
الا يرى ولا يقصد القتل **وا** لما بينا اشارة الى قوله لان المقصود الدفع **باب الموادعة**
ومن يجوز امانه لما فرغ من بيان القتال شرع في بيان الموادعة وهي المصالحة بان يدع كل واحد من
فريقي المسلمين والكافرين القتال مدة اعلم ان ترك الشيء قد يقتضي وجود ذلك الشيء سابقا كالعالم
وا واذا راى الامام ان يصالح اهل الحرب او فريقا منهم وكان ذلك مصلحة للمسلمين فلا باس به وهذا
لفظ القدوري في مختصره اي لا باس بصلح الامام ان الموادعة مع اهل الحرب لا يجوز الا اذا كان
المسلمين ضعف او كانت الموادعة خيرا للمسلمين كذا ذكره الكرخي في مختصره وهو معنى قوله
وكان ذلك مصلحة وهذا لقوله تعالى وان جنحوا للسلم فاجنح لها يقال جنح لم واليه اذا مال ولما روى
البخاري في الصحيح باسناده الى البراء بن عازب قال صالحنا النبي صلع المشركين يوم الحديبية
على ثلاثة اشياء على ان من اتاه من المشركين رده اليهم ومن اتاهم من المسلمين لم يردوه وعلى
ان يدخلها من قابل ويقيم بها ثلاثة ايام ولا يدخلها الا بجلبان السلاح السيف والقوس
ونحوه وكان ما تحته من الجراب دفع سترهم وفي الحديث دليل على ان الصلح جايز حيث
المعنى وانما يكون موجبا للصورة فجاز بخلاف ما اذا لم يكن للمسلمين حاجة الى الصلح
حيث لا يجوز لقوله تعالى ولا تهنوا وتدعوا الى السلم وانتم الاعلون ثم يجوز الموادعة بعمل
وبغير عمل لان اخذ مالهم على تلك القتال يجوز كالجزية ويوضع موضع الخراج ولا
نسلم انه يجوز على مال يعطيهم ايضا دفعا لشرهم وسيجيء بعد هذا انشاء الله تعالى فان قلت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)